

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

24 مايو 2021





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



1

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل» تطلق خدمة «نمذجة الإجابة»

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شوال 1442 هـ - 24 مايو 2021م

<https://www.alriyadh.com/1886956>

وجه وزير العدل د. وليد بن محمد الصمعاني بإطلاق خدمة "نمذجة الإجابة" على الدعاوى القضائية ضمن حزمة تحسينات مستمرة على خدمة التقاضي الإلكتروني، وذلك لتسهيل التقاضي على المستفيدين، ورفع فاعلية الإجراءات القضائية الإلكترونية وكفاءتها.

وتأتي الخدمة بعد أن عملت الوزارة على دراسة جميع تصانيف الدعاوى وتحليل الإجابات، للوصول إلى نموذج إجابة مثالي بمحددات دقيقة، تجسدت بإطلاق خدمة "نمذجة الإجابة".

وتعمل الخدمة من خلال إرسال إشعار للمدعى عليه -بعد رفع الدعوى من المدعي- يتضمن رابطاً إلكترونياً من خلال بوابة Najiz.sa ، والتي تتيح للمستفيد تقديم مجموعة من الطلبات ومن ضمنها "خدمة الإجابة" على الدعوى القضائية، وفق نماذج محددة، ليكون دور المدعى عليه تعبئة النموذج بالإجابات المناسبة وتحديد الدفع التي يريد تقديمها. كما يتيح النموذج للمستفيد إضافة الطلبات وما يريد إضافته من إجابة، مما يساهم في فاعلية الخدمة وعدم تقييد المستفيد، وإبداء جميع دفعه في الدعوى.

وتستهدف الخدمة زيادة فاعلية الجلسة القضائية الأولى بوصول الإجابة كاملة للدائرة القضائية ليتم الفصل فيها بسرعة أكبر، وذلك بتحديد موضع النزاع بشكل دقيق وواضح، وربط إجابة المستفيد بالدعوى بشكل مباشر. وكانت وزارة العدل قد أطلقت خدمة "صحيفة الدعوى" بشكلها الجديد وفق نمذجة جديدة تقلل من عدد المدخلات المطلوبة وترتبط ببيانات المستفيدين بالنفاز الوطني الموحد؛ مما يساهم في سرعة قبول الدعاوى المكتملة والتيسير على المستفيدين ويساهم في رفع كفاءة الخدمات العدلية.

وجرى بناء صحيفة الدعوى الجديدة بعد رصد أبرز الصعوبات التي تواجه المستفيدين عند تقديم الدعاوى إلكترونياً. يذكر أن وزارة العدل تعمل بشكل مستمر على تطوير خدماتها، وسبق أن أعلن معالي وزير العدل، أنه سيتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء، وذلك خلال العام الجاري، مما يعزز من كفاءة العمل والأداء ويطور الخدمات بما يحقق رضا المستفيدين.



وزير العدل يوجه بإطلاق خدمة «نمذجة الإجابة» على الدعاوى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 شوال 1442 هـ - 24 مايو 2021م

<https://www.al-madina.com/article/732788>

واس - الرياض

A A

وجه معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بإطلاق خدمة "نمذجة الإجابة" على الدعاوى القضائية ضمن حزمة تحسينات مستمرة على خدمة التقاضي الإلكتروني، وذلك لتسهيل التقاضي على المستفيدين، ورفع فاعلية الإجراءات القضائية الإلكترونية وكفاءتها.

وتأتي الخدمة بعد أن عملت الوزارة على دراسة جميع تصانيف الدعاوى وتحليل الإجابات، للوصول إلى نموذج إجابة مثالي بمحددات دقيقة، تجسدت بإطلاق خدمة "نمذجة الإجابة".
وتعمل الخدمة من خلال إرسال إشعار للمدعى عليه - بعد رفع الدعوى من المدعي - يتضمن رابطاً إلكترونياً من خلال بوابة ناجز Najiz.sa ، والتي تتيح للمستفيد تقديم مجموعة من الطلبات ومن ضمنها "خدمة الإجابة" على الدعوى القضائية، وفق نماذج محددة، ليكون دور المدعى عليه تعبئة النموذج بالإجابات المناسبة وتحديد الدفوع التي يريد تقديمها. كما يتيح النموذج للمستفيد إضافة الطلبات وما يريد إضافته من إجابة، مما يساهم في فاعلية الخدمة وعدم تقييد المستفيد، وإبداء جميع دفوعه في الدعوى.
وتستهدف الخدمة زيادة فاعلية الجلسة القضائية الأولى بوصول الإجابة كاملة للدائرة القضائية ليتم الفصل فيها بسرعة أكبر، وذلك بتحديد موضع النزاع بشكل دقيق وواضح، وربط إجابة المستفيد بالدعوى بشكل مباشر.
وكانت وزارة العدل قد أطلقت خدمة "صحيفة الدعوى" بشكلها الجديد وفق نمذجة جديدة تقلل من عدد المدخلات المطلوبة وترتبط بيانات المستفيدين بالنفاز الوطني الموحد؛ مما يساهم في سرعة قبول الدعاوى المكتملة والتيسير على المستفيدين ويساهم في رفع كفاءة الخدمات العدلية.
وجرى بناء صحيفة الدعوى الجديدة بعد رصد أبرز الصعوبات التي تواجه المستفيدين عند تقديم الدعاوى إلكترونياً. يذكر أن وزارة العدل تعمل بشكل مستمر على تطوير خدماتها، وسبق أن أعلن معالي وزير العدل، أنه سيتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء، وذلك خلال العام الجاري، مما يعزز من كفاءة العمل والأداء ويطور الخدمات بما يحقق رضا المستفيدين.



إلزام القطاع الصحي بعدم إجراء تخفيضات دون موافقة الوزارة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 شوال 1442 هـ - 24 مايو 2021م
<https://www.al-madina.com/article/732887>

المدينة - جدة

A A

ألزمت وزارة الصحة القطاع الخاص الصحي بعدم إجراء تخفيضات أو تقديم أي عروض ترويجية بدون موافقة منها.

جاء ذلك في مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة الذي نشرته الوزارة على منصة استطلاع، لاستطلاع الآراء، على أن تنتهي فترة استقبال الآراء بتاريخ 18 يونيو 2021. وقالت الوزارة: إن المشروع يهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص للمؤسسات الصحية والخاصة، وأحكام إدارة المستشفيات، والمستوصفات، والعيادات الخاصة والمجمعة، وإدارة المختبرات الطبية، وإدارة مراكز الخدمة الطبية المساعدة، كما تبين أحكام العقوبات، والأحكام الختامية. ويطبق هذا النظام ولائحته التنفيذية على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية القائمة أو التي ترغب في افتتاح مؤسسات صحية خاصة. وتضمنت الاشتراطات الواجب توفرها في المشرف الفني في المؤسسات الصحية الخاصة، أن يكون مالك العيادة طبيباً سعودياً مصنفاً من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية كطبيب ممارس في نفس نشاط العيادة المطلوب الترخيص لها.. ويشترط تعيين مشرف طبيب أو مهني سعودي متفرغ ومتخصص في طبيعة عمل المجمع الطبي أو المختبر أو مركز الأشعة أو مركز جراحة اليوم الواحد.

عكاظ تنشر ملامح بروتوكولات واشتراطات حج 1442

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 شوال 1442 هـ - 24 مايو 2021م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2069569>

علمت «عكاظ» عن اعتماد الجهات المعنية عدداً من التوصيات لموسم حج ١٤٤٢ هـ، أبرزها تعزيز الاستفادة من البروتوكولات الصحية والإجراءات الاحترازية التي طبقت في حج 1441، ودراسة إمكانية تطبيق تلك البروتوكولات والإجراءات بما يتناسب مع أعداد الحجاج ومساحات الخيام والمرافق في المشاعر المقدسة ورفع ما يتم التوصل إليه من لجنة الحج العليا. ومن المرتقب صياغة بروتوكولات تتماشى مع وجود اللقاحات الفعالة والمعتمدة والاستفادة من سياسة إلزام كافة المرشحين للحج والمعنيين بالعمل في المشاعر وتضمينها ضمن المتطلبات الإلزامية.

وأشارت البروتوكولات إلى إجراءات قبل الوصول لمناطق الحج تتمثل في الفئة العمرية المسموح لها والحالة الصحية الجيدة وخلو المرشحين من الأمراض المزمنة، والتأكد من عدم خضوعهم لغسل الكلى أو الإصابة بأمراض مزمنة اقتضت دخول المستشفى خلال الأشهر الستة السابقة ثم الحصول على تصريح الأداء. ويشترط قبل القدوم لمناطق الحج أخذ اللقاح وبي سي آر، وللقادمين من الخارج يشترط أن يكون الحجاج تلقوا كامل الجرعات المعتمدة في السعودية وإبراز شهادة يتم تصديقها من الجهات الصحية الرسمية في بلد الحاج وتقديم شهادة فحص PCR بنتيجة سلبية على أن تكون صادرة من مختبر موثوق فيه بدولة الحاج. أما حجاج الداخل فيشترط للتسجيل للحج حصولهم على جرعة واحدة على الأقل من لقاح معتمد مضي على أخذها فترة من 6-8 أسابيع مع ضرورة حصوله على الجرعة الثانية بمجرد الحصول على القبول المبدئي للحج لمدة لا تقل عن أسبوعين قبل توجهه لمناطق الحج، كما يتم طلب عمل مسحة للفحص بتقنية الـ PCR للتأكد من خلوه خلال 40 ساعة قبل توجهه لمناطق إجراءات عند الوصول لمناطق الحج. وحددت الضوابط إجراءات منافذ الوصول للداخل والخارج، إذ يتم التأكد من كافة الوثائق الصحية ومراجعة شهادات التطعيم وإخضاع الحاج لإجراءات الفرز البصري على أن يتم تفويج الحجاج ضمن مسارات مخصصة لمنطقة النقل وتخصيص مقرات مطابقة للاشتراطات المطلوبة منها منع التكدس في الغرف، وتوفير خدمات الإعاشة لكل حاج في غرفته دون الحاجة إلى التجمع في صالات الطعام، ومنع البوفيهات المفتوحة، كما يتم الحجر الصحي المؤسسي لحجاج الخارج لمدة ثلاثة أيام. وفي المشاعر المقدسة والحرمين الشريفين والمنطقة المركزية بمكة والمدينة يتم التفويج على دفعات، واستحداث خيام ونقاط فرز في طريق المشاة ومنطقة الجمرات ومحطات القطر، وتطهير الحقائق، وتخصيص حراس أمن لتنظيم خروج الحجاج حسب الوقت المخصص، وفي خطة التنقل لعرفات يتم تحديد حافلة لكل مجموعة ورقم مقعد مخصص لكل حاج، وعدم السماح للحجاج بالوقوف أثناء الرحلة، وترك مقعد فارغ على الأقل بين كل راكب وآخر على أن يحمل الركاب أمتعتهم. والالتزام بالإقامة في المواقع المخصصة في عرفات ومزدلفة. ولرمي الجمرات في منى يتم تزويد الحجاج بحصى في أكياس مغلقة ومعقمة مع جدولة التفويج إذ لا يتجاوز العدد خمسين حاجاً لكل دور من أدوار منشأة الجمرات أو حسب الطاقة الاستيعابية بما يضمن مسافة متر لكل شخص، وتوفير كمادات ومواد تعقيم كافية في أماكن بارزة. وفي الحرمين المكي والمدني يمنع الأشخاص غير المصرح لهم من الدخول، وتطبيق الفرز الحراري عند البوابات، وإبراز تصريح أداء الحج مع تحديد أبواب للدخول وأخرى للخروج، وتوفير كاميرات حرارية لقياس درجة الحرارة عند المداخل.

منع التصاريح لمن تقل أعمارهم عن 10 وتزيد على 90
 الدور الأول لطواف ذوي الاحتياجات الخاصة
 توفير مياه زمزم بعبوات ذات الاستخدام الواحد
 تطبيق الاشتراطات على العمالة الموسمية في الحج
 يمنع الدخول للمشاعر المقدسة دون تصريح

توظيف أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الرقابي الحكومي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 شوال 1442هـ - 24 مايو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/05/24/article_2098656.html

"الاقتصادية" من الرياض ناقش المشاركون في الندوة السنوية الـ17 للديوان العام للمحاسبة ثلاثة محاور رئيسية، الأول منها "دور المنصات الرقمية الذكية في عمليات التدقيق المالي ومراجعة الأداء في القطاع العام: الطول والأساليب"، فيما تمت مناقشة المحور الثاني "خريطة الطريق للتدقيق الذكي في القطاع العام: التحديات والفرص"، والمحور الثالث "خصائص الكادر البشري اللازم للتعاطي مع بيئة التشغيل الحديثة".

وأفتتح الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري رئيس الديوان العام للمحاسبة - عبر الاتصال المرئي - أمس أعمال الندوة بعنوان "مستقبل العمل الرقابي الحكومي في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي"، التي نظمها الديوان بالشراكة مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك بحضور الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، وبمشاركة عدد من المسؤولين والمختصين والخبراء.

وأوضح الدكتور العنقري في كلمته أن الندوة تأتي في نسختها الـ17، وقد حققت تقدماً نوعياً في مستوى الإعداد والتنظيم، وأيضاً في مستوى المشاركة الفاعلة من قبل المسؤولين والمختصين ذوي العلاقة بموضوعاتها، وأن الديوان قد وفق خلال الأعوام الخمسة الماضية بفضل دعم القيادة وتعاون الجهات الحكومية في تأسيس بنية تحتية إلكترونية متكاملة، ومن أبرز مكوناتها منظومة الرقابة الإلكترونية التي ارتبط الديوان من خلالها إلكترونياً مع جميع الجهات المشمولة برقابته.

وأكد حرص الديوان على تطوير هذه المنظومة، وتتمثل أبرز ملامح مرحلة التطوير الحالية في توظيف أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ أعمال المراجعة المالية والالتزام والرقابة على الأداء، وأيضاً إدارة البيانات الضخمة بما يخدم العمل الرقابي.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي أن ما يقوم به الديوان العام للمحاسبة من أعمال ومهام تصب في مصلحة الوطن، وتحمي مقدراته، وتعزز استدامته، عبر آليات عمل ومعايير عالية المستوى لضمان الجودة وتحقيق الأهداف المرجوة، وأن هذه المسؤولية كبيرة جداً، وتواجهها تحديات كثيرة، خاصة مع التحول المدروس والتطور المستمر، وهو ما تمر به القطاعات الحكومية كافة نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

وأكد أهمية العمل على تطوير منظومة الرقابة الحكومية في عصر التحول الرقمي وتقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي، ومواكبة المستجدات التي تعزز الاستخدام الإيجابي والأمثل لهذه التقنيات، ومن ذلك العمل على تأهيل الكوادر الوطنية تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي "نسدي"، وسعياً إلى تحقيق مستهدفاتها الطموحة في الأعوام المقبلة. وفي ختام الندوة تم طرح عدد من التوصيات المتعلقة بتوظيف أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الرقابي الحكومي.

يذكر أن الندوة ينظمها الديوان العام للمحاسبة سنوياً بناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 20 / 8 / 1425، وتهدف إلى تعزيز التعاون القائم بين الديوان والجهات المشمولة برقابته، وتبسيط الضوء على الموضوعات الحيوية المهمة ذات الصلة بأعمال واختصاصات الديوان.

سياسات التوطين والمنشآت المتوسطة والصغيرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنى عشر 12 شوال 1442 هـ - 24 مايو 2021م

https://www.aleqt.com/2021/05/24/article_2098551.html

عبد الحميد العمري

تم التركيز في المقالين الأخيرين، إضافة إلى ما بدأت وزارة الموارد البشرية بتنفيذه على أرض الواقع، متمثلاً في خطواتها الناجحة وتفويضها تنفيذ برامج التوطين للأجهزة الحكومية حسب النشاطات الاقتصادية المختلفة، على أهمية أن تتبنى تنفيذ مشروعين آخرين للتوطين، سيؤدي إضافتهما إلى المنهجية الجديدة لسياسات التوطين الراهنة لتحقيق مزيد من النجاحات على طريق رفع معدل التوطين، وخفض معدل البطالة بوتيرة أسرع، ويتمثل المشروعان في: (1) تأسيس برنامج لتوطين الوظائف القيادية والتنفيذية في منشآت القطاع الخاص، وتركيز تنفيذه على المنشآت العملاقة والكبيرة خلال الأعوام الخمسة المقبلة. (2) يجب أن تتركز برامج التوطين خلال الفترة نفسها على المنشآت العملاقة والكبيرة، ورفع معدل التوطين المطلوب منها تدريجياً حتى يصل إلى 70 في المائة بنهاية الفترة الذي لا يتجاوز المتحقق منه حتى تاريخه ثلث العمالة في تلك المنشآت. إن من أهم النتائج المتوقعة كسبها في هذا الاتجاه، أنه سيسهم في توفير نحو 1.3 مليون وظيفة للموارد الوطنية الباحثة عن عمل خلال الأعوام الخمسة المقبلة على أقل تقدير.

يعني ما تقدم ذكره أعلاه أن تخفف برامج التوطين على المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر حجماً، ومنحها فرصاً أوسع لتتمكن من الوقوف على أقدامها، والنمو والوصول إلى مستويات أكثر استقراراً وقدرة وحجماً، ما سيؤهلها إلى الانضمام إلى شرائح المنشآت الكبيرة والعملاقة في الأجل الطويل، وبالنظر إلى ما كان يخشى من زيادة تغلغل أشكال التوسر التجاري في تلك المنشآت خلال الأعوام الماضية، يمكن التأكيد أن التقدم الحازم للبرنامج الوطني لمكافحة التوسر التجاري، وتكفله بالقضاء على هذا الداء الاقتصادي بالغ الخطورة، والمتوقع أن تتم تنقية بيئة الأعمال المحلية بنسب كبيرة في الأجلين المتوسط والطويل، فإننا وفق هذا الإطار على مواعيد متتالية من تنامي نشاطات تلك المنشآت، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني والتوطين تدريجياً، وتحقيق مكاسب عديدة أكبر وأهم، من أهمها اكتساب بيئة الأعمال المحلية منشآت أكبر حجماً في الأجل الطويل، وعدا زيادة مساهمتها في النمو وتنوع قاعدة الإنتاج المحلية، فإنها أيضاً ستكون أكثر تأهيلاً لاجتذاب مزيد من الموارد البشرية الوطنية، ولديها القدرة اللازمة على زيادة وتوسيع قنوات توفير فرص العمل الأكثر ملاءمة أمام تلك الموارد، وهذا على عكس وضعها الراهن بنسبة كبيرة، سواء من حيث ضعف قدرتها على التوطين، أو من حيث انخفاض جاذبيتها لدى الباحثين عن عمل من المواطنين والمواطنات.

ذلك أن أغلب المؤهلات اللازمة لشغل وظائف تلك المنشآت، إضافة إلى مستويات أجورها الشهرية المدفوعة، والمزايا الوظيفية الأخرى، تستقر جميعها في مستويات أدنى مقارنة بما هو متوافر لدى المنشآت الكبيرة والعملاقة، وأدى عدم الاهتمام بهذا الجانب المهم جداً إلى ارتفاع معدلات عدم استقرار العمالة الوطنية في تلك المنشآت، وزيادة معدلات الدوران الوظيفي، في الوقت ذاته الذي زاد من الأعباء المالية على تلك المنشآت، واضطرارها إلى رفع أسعار ما تقدمه من منتجات وخدمات، وانتقال أثره العكسي إلى المستوى العام للأسعار "التضخم". لهذا أصبح من الضرورة بمكان بعد تجربة طويلة امتدت إلى أكثر من عقد زمني مضى، أن يتم العمل على تغيير سياسات التوطين الخاصة بتلك المنشآت، وأن تتسم بمزيد من المرونة الكافية مقارنة بالمنشآت الأكبر منها، ووضعها في مسار يسمح لها بالنمو والتوسع، وزيادة فرص انضمامها إلى شرائح المنشآت الكبيرة والعملاقة في الأجل الطويل.

وتأكيداً على أهمية هذا الجانب يظهر أحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء المتعلقة بتوزيع المتعطلين من المواطنين، حسب المستوى التعليمي، أن نسبة حملة الشهادة الجامعية فأعلى من إجمالي المتعطلين وصلت إلى نحو 55 في المائة، وتزداد النسبة إلى 90.3 في المائة من إجمالي المتعطلين بأخذ حملة الشهادة الثانوية فأعلى، في الوقت ذاته نجد أن أغلب الوظائف القائمة في تلك المنشآت لا تتطلب هذه المؤهلات، ولهذا تتسع الفجوة هنا بين الاحتياجات الوظيفية لتلك المنشآت من جانب، ومن جانب آخر الرغبات الوظيفية لدى الباحثين عن عمل قياساً على مؤهلاتهم التعليمية، في الوقت ذاته تكاد

لا توجد تلك الفجوة أو تعد أصغر بكثير في حالة المنشآت الكبيرة والعلاقة، إلا أن معوقات الوصول إليها من قبل الموارد الوطنية الباحثة عن عمل تعد أكبر، من هنا تأتي أهمية تبني المشروعين المشار إليهما أعلاه "تركز التوطين على المنشآت العملاقة والكبيرة، توطين الوظائف القيادية والتنفيذية."

ختاماً: أقدم خالص الشكر والتقدير لوزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لقاء تفاعله ومتابعته الدقيقة لكل ما من شأنه دعم برامج وسياسات التوطين وزيادة معدلاته، وأن ما تفضل بإيضاحه تعليقا على المقالين الأخيرين، يزيد بكل تأكيد من التفاؤل بمستقبل سوق العمل المحلية، وزيادة فرص الموارد البشرية الوطنية، حيث أوضح في تعليقه الكريم: "تسعى الوزارة من خلال إطلاق البرامج والمبادرات إلى تمكين أبناء وبنات الوطن من الفرص الوظيفية، وخفض نسب البطالة للسعوديين، ودعم برامج التوطين المتنوعة تماشياً مع رؤية المملكة 2030، ونحن على ثقة بالكوادر البشرية الوطنية في كافة المستويات الوظيفية، وأنهم بقدر عال من الكفاءة، لذلك نحن مستمرين في التوسع في برامج التوطين في كافة مساراتها المستهدفة، وبلا شك أن بعض برامج التوطين التي أطلقناها، قد استهدفت بعض تلك المهن القيادية والإشرافية، وما زلنا نتوسع في ذلك وهناك عديد من قصص النجاح التي أثبتت فيها الكادر السعودي كفاءته في شغل تلك المهن، ومن أهمها مهنة (مدير إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص)، إضافة إلى المهن المستهدفة في برنامج توطين قطاع الإيواء السياحي والبرامج الأخرى. إن تناولكم لمثل هذه المواضيع وبرامج التوطين تحديداً، ومشاركتنا وضع الحلول والاقتراحات البناءة، ومنها مقترح (تركيز التوطين حسب حجم المنشآت وتوطين الوظائف القيادية والتنفيذية)، ليزيدنا ثقة بإعلامنا وما يقدمه من آراء تصب في مصلحة سوق العمل لتحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة."



نموذج المملكة الإصلاحي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شوال 1442هـ - 24 مايو 2021م

<https://www.alriyadh.com/1886869>

د. زياد آل الشيخ

أثارت كلمة البداوة التي وصف بها وزير خارجية لبنان إعلامياً سعودياً عاصفة من ردود الأفعال أدت إلى استقالته من منصبه ومن الحكومة، التوقيت الذي جاء فيه كلام الوزير السابق له دلالة لأمرين: الأمر الأول هجومه على دولة أثبتت نجاحها على جميع المستويات، الأمر الآخر أن الهجوم صادر من ممثل لحكومة مأزومة على جميع المستويات كذلك، فالتناقض الصارخ الذي يكشفه الواقع هو ما أثار السخرية اللاذعة التي قوبل بها في وسائل التواصل الاجتماعي، فمن أين جاءت السخرية بالتحديد؟

جاءت السخرية أولاً لأن البداوة هي مصدر فخر للمملكة ويعرف ذلك كل من زارها قديماً وحديثاً. ثانياً، احتفت المملكة مؤخراً بمنجزات أول خمس سنوات من رؤية 2030 التي أظهرت نتائج عبرت عنها الأرقام بوضوح، وقد سعيتم في المقالات التي تخصصت فيها هذه الزاوية أن أسلط الضوء على مشهد التنمية المؤسسية التي تقودها الرؤية في مجال الاستراتيجية والحكومة وإدارة المشاريع، إضافة إلى برنامج محاربة الفساد، التي لا مثيل لها في المنطقة، وهذه الرؤية التي هندسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لم تقف آثارها في المملكة إنما تمثل موجات من الثورة الناعمة تمتد للعالم العربي كله.

عدوى العافية التي تنتشرها المملكة في المنطقة يقابلها المرض بشراسة كما يتبين من تصريح الوزير المستقيل، فليس الأمر مناكفة سياسية أو جدلاً عابراً أدى إلى ملاسنة خرجت عن السيطرة، إنما حساسية عامة للتحوّل الذي يعم المنطقة، فكما هو معروف اقتصادياً، العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة، وكذلك في التنمية، فبرنامج المملكة لمسح الجميع، الذين يعيشون في المملكة والذين ينظرون إليها من الخارج، وإذا طفت في المواد التي تنقلها وسائل التواصل الاجتماعي ستجد أمثلة كثيرة لمواطنين عرب يعبرون بعفوية عن إعجابهم بنموذج المملكة، ولأن المملكة معروفة بعدم الحرص على الدعاية السياسية مع التقصير في التعريف بنفسها، فإن ما نراه اليوم من أصداء هو تعبير صادق تفرسه المواقف أحياناً.

كانت تعقد المقارنة بالنموذج الغربي منذ عقود مضت عند الاستياء السياسي والاقتصادي العام ونواحي أخرى كثيرة، وكانت المقارنة مجحفة أحيانا، ولأن المقارنة تبدو بعيدة كانت تمر دون حساسية، إنما اليوم فالمقارنة ليست بعيدة إطلاقا، ولأن المقارنة التي تعقد اليوم تأتي من عمق الجزيرة العربية، فهي تدعو إلى نقل التجربة، فدول المنطقة تخرج منهكة بعد تبني نماذج تنموية فاشلة كانت مزيجا بين الاشتراكية والقومية ما زالت أفكارها موجودة حتى اليوم، ولطالما قدمت المملكة نماذج ناجحة للعالم العربي منذ قيامها عبر مراحلها المختلفة، وهي تقدم اليوم نموذجا محدثا قائما على أصالتها الفكرية والثقافية، ولأن برامج التنمية التي تقدمها المملكة مشعة وقوية التأثير فلن تمر دون مقاومة، وليس ما قاله الوزير المستقبل عن المملكة سوى مظهر واحد من مظاهر المقاومة التي يؤسف لها في المنطقة.

كاريكاتير



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
12 مايو 1442 هـ - 24 مايو
2021م

<https://www.al-madina.com/article/73284>
2



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 12 شوال 1442 هـ - 24.
مايو 2021م

https://www.alegt.com/2021/05/24/article_2098581.html